

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 46

البند 2: النقاش العام

مداخلة شفوية مشتركة¹

25 فبراير 2021

ألقمتها: ندى عوض

المجتمع المدني يدعو مجلس حقوق الإنسان لتفقد الوضع في الجزائر في الذكرى الثانية للحراك

سيدتي الرئيسة،

لا زالت الاعتقالات التعسفية مستمرة في الجزائر، وكان الطالب الجزائري وليد نقيش قد أعلن خلال محاكمته في 1 فبراير 2021 عن تعرضه للاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي طيلة 14 شهرًا هي مدة احتجازه السابقة للمحاكمة. وكان قد تمّ القبض على نقيش في نوفمبر 2019 إثر مشاركته في مسيرة طلابية سلمية.

في عام 2020، أفاد محامون حقوقيون جزائريون أن هناك ما يقارب 1000 محاكمة ضد أفراد بهم تتعلق بممارستهم حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي، بينهم 63 محاكمة بتهمة الإساءة للرئيس، وهي تهمة استخدمت أربعة مرات فقط على مدار 20 عامًا من رئاسة بوتفليقة.

كذلك تنتهك التشريعات المصادق عليها عام 2020 الحقوق والحريات الأساسية بشكل أوسع؛ إذ تسمح تعديلات قانون العقوبات الصادرة في أبريل 2020 بتجريم حرية التعبير والتجمع، هذا بالإضافة إلى حجب أكثر من 13 منفذًا إعلاميًا على الشبكات الجزائرية في العام الماضي.

إنّ التدهور الجاري لحالة حقوق الإنسان في الجزائر، بما في ذلك توظيف الوباء كسلاح ضدّ المجتمع المدني، والتجريم الصارم للحريات الأساسية، يستلزم ردًا عاجلاً من مجلس حقوق الإنسان.

وفي الذكرى السنوية الثانية لـ «الحراك»، أكبر حركة سلمية مؤيدة للديمقراطية في الجزائر منذ استقلالها، تجدد منظماتنا دعوتها للمجلس لضمان التزام السلطات الجزائرية بموجب القانون الدولي. كما نحثّ مكتب المفوض السامي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مناشدة السلطات الجزائرية الإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً دون قيد أو شرط، ووقف كافة المضايقات القضائية والترهيب بحق النشطاء وأعضاء المجتمع المدني والنقابات والقضاء.

لقد التزم المجلس الصمت إلى حدّ كبير بشأن الجزائر، وذلك رغم إعراب الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة يوم 16 سبتمبر عن قلقها «إزاء استفحال قمع المعارضين [...]»، وتسليطها الضوء على [...] «تعرض منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين للتدقيق والمضايقة بشكل متزايد بسبب عملهم المشروع».

في الذكرى الثانية للحراك، ومع استئناف المظاهرات السلمية في جميع أنحاء البلاد، ندعو المجلس إلى زيادة التدقيق في الوضع في الجزائر ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان عن كثب؛ من أجل حماية المواطنين الجزائريين الساعين لصون حرياتهم الأساسية.

شكرًا لك

¹ منظمة المادة 19، التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين «سيفيكاس»، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان.